

أنشئت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) في عام 2018 لتصبح أكبر مناطق التجارة الحرة على مستوى العالم من حيث عدد السكان (1,3 مليار نسمة)، ووصل إجمالي ناتجها المحلي المجمع إلى 3 تريليونات دولار أمريكي حتى عام 2022. وتتيح المنطقة لبلدانها الأعضاء فرصة الاستفادة من التوسع التجاري في رفع معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة عبر القارة بأكملها. وتتناول هذه الدراسة آفاق التكامل التجاري الإفريقي في عالم متغير وسط تغير المناخ ومخاطر التشتت الجغرافي-السياسي والتقدم التكنولوجي والطفرة الديمغرافية المتوقعة في إفريقيا. وتناقش أيضا السياسات اللازمة لدعم نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي ستساهم إلى جانب الإصلاحات التكميلية المرجوة في تعظيم المنافع المتوقعة من تعزيز التكامل التجاري في إفريقيا.

وقد سجلت إفريقيا نموا طفيفا نسبيا في حجم التجارة عبر الحدود خلال العقود الأخيرة، كما ينعكس في النمو المحدود في تجارة البضائع وثبات نصيب تجارة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي. وتمثل السلع الأولية النسبة الأكبر من صادرات القارة إلى باقي العالم. أما التجارة داخل المنطقة، فهي أكثر تنوعا، وتضم نصيبا أكبر من السلع المجهزة. وتتسق هذه الأنماط التجارية مع الاندماج المحدود للقارة في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يعكس تفكك السياسات التجارية في ظل تعدد التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وتحديات البيئة التجارية التي تعاني فجوات في عناصرها الهيكلية مثل شبكات النقل، والعمليات عبر الجمارك والحدود، وتوافر التمويل. وفي الوقت نفسه، يبدو أن جانبا كبيرا من التجارة عبر الحدود يتم من خلال قنوات غير رسمية، وإن كان يصعب قياسه. وتشير هذه الأنماط، بما في ذلك الطبيعة الأكثر تنوعا للتجارة داخل إفريقيا، إلى إمكانية تحقيق مكاسب تجارية هائلة في إفريقيا من خلال بناء سلاسل قيمة إقليمية، وتوحيد السياسات التجارية، وتعزيز بيئة التجارة.

ويقتضي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إجراء تخفيضات هائلة في الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين البلدان الإفريقية. ومن شأن هذه التخفيضات زيادة وسيط تدفقات تجارة البضائع بين بلدان إفريقيا بنسبة 15% و وسيط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 1,25%، وسيكون لها مردود أكبر كثيرا على البلدان إذا ما اقترنت بإجراء تحسينات هائلة على البيئة التجارية. وتخلص الدراسة إلى أن الجمع بين الإصلاحات الشاملة وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من شأنه زيادة وسيط تدفقات تجارة البضائع بين بلدان إفريقيا بنسبة 53% ومع باقي العالم بنسبة 15%، وبالتالي رفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في وسيط البلدان الإفريقية بأكثر من 10%. وتتسق هذه النتائج مع ما خلصت إليه الدراسات حول الدور المحتمل للإصلاحات التجارية في تحرير 30-50 مليون شخص من برائن الفقر المدقع عبر أنحاء القارة.

ويأتي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في وقت تشهد فيه إفريقيا فرصا وتحديات في بيئة عالمية متغيرة. ومن شأن زيادة التكامل التجاري مساعدة القارة في الاستفادة من الفرص الناتجة عن التغير التكنولوجي والاتجاهات الديمغرافية وتعزيز صلابتها في مواجهة الصدمات، مثل تغير المناخ والتشتت الجغرافي-السياسي. وتحديدا، فإن زيادة الانفتاح التجاري ستساعد البلدان في التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال توفير المزيد من إمدادات الغذاء وخفض تكلفتها. ومن خلال زيادة تنوع التجارة وتوسيع نطاقها، سيتسنى الحد من تأثير الاضطرابات في أسواق ومنتجات محددة والتي قد تنشأ عن تحول أنماط التجارة العالمية. والتجارة هي الوسيلة الأساسية التي سيتسنى من خلالها للتكنولوجيات الجديدة والتحول الرقمي، إلى جانب النمو السريع في القوة العاملة، توفير وظائف جديدة بأجور أعلى.

ويتطلب استغلال هذه الفرص الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وتعزيز بيئة الاقتصاد الكلي والأعمال لدعم النمو بقيادة القطاع الخاص، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا خلال التحول إلى مسار زيادة النمو.